حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد إبريل – يونيو 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر
دراسة تحليلية

ايمان ارحيم خميس*

مدرس الكليه/ الآداب جامعه بغداد
eman.e@coart.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2024/02/26
تاريخ قبول البحث: 2024/03/01
تاريخ النشر: 2024/06/30

المستخلص:

تعدُ قضية العدالة الاجتماعية من القضايا المهمة و المحورية في الفكر الغربي المعاصر. حيث تبنت الكثير من الاتجاهات والتيارات الفكرية والفلسفية تأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية، بإعتبارها قيمة أخلاقية عليا، والتي تقوم عليها سعادة واستقرار المجتمع. يستهدف البحث الحالي التعرف إلى العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر. أيضاً التعرف إلى الإطار الفكري للعدالة الاجتماعية، كذلك معرفة العدالة الاجتماعية في فكر الفيلسوف روجيه غارودي. واعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي. وتوصل البحث إلى نتائج عدة منها: حظي مفهوم العدالة الاجتماعية على مستوى الفكري الغربي المعاصر، بقدر كبير من الأهمية، وأصبحت العدالة مطلبا شعبيا ودوليا، وشاعت في الخطابات المعاصرة وتقارير المؤسسات والمنظمات واللوائح والقوانين. أن العدالة الاجتماعية في المفهوم الغربي نظرية اقتصادية بحتة، تخص الفئات الضعيفة والمحرومة. يمثل " غارودي" نموذجاً لفلسفة النضال ضد الرأسمالية، فهو الذي كان يدعو دائما إلى التمسك بقيم ومبادئ " الاشتراكية" والعدالة الاجتماعية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المبحث الاول

التعريف بالبحث

مقدمة البحث:

تعدُ العدالة واحد من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعا في السلوك الاجتماعي، ويمكن أن تتخذ وجوهاً متضاربة جدا حتى ضمن المجتمع الواحد، فأينما كان هناك أناس يريدون شيئاً، ومتى ما كانت هناك موارد يريدون توزيعها، فأن العامل الجوهري المحرك لعملية إتخاذ القرار سيكون أحد وجوه العداله، وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية والمساواة، ذلك أنها لا تقف عند حد معين، فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون إلى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية إلى نقيضها، إلا أنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين، ولا يستطيع أي مجتمع أن يصل إلى درجة الإشباع في تحقيق العدل، لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة، فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين (مطر، 2017، 136).

فقد مرت العدالة الاجتماعية بمراحل تطور انتقلت بها من كونها فكرة يتحدث عنها البعض بشكل عابر سطحي إلى نظرية متكاملة تتصل بالمتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، كما أنها شرط للتنمية بما تضمه من مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة (إبراهيم، 2019، 14).

بالتالي تصدرت العدالة الاجتماعية اهتمامات الفلاسفة والمفكرين وغيرهم، باعتبارها أمراً هاماً لأن ما يقوم به الأفراد ينعكس سلباً أو إيجاباً على غيرهم، ويزداد هذا التأثير في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى حيث أن التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، عبر العالم قد غيرت أساليب حياة الناس والنسيج الاجتماعي لمعظم الأمم بشكل جذري، كما برزت إلى المقدمة مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنوعت العوامل التي تؤدي للاختلالات والتباينات (فريحات، 2018، 482).

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الاجابة على السؤال التالي، ما العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر؟

أولاً: مشكلة البحث:

تتحديد مشكلة البحث من خلال الاجابة على السؤال التالي، ما العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر؟

وهذا يتطلب الاجابة عن تساؤلات البحث الآتية:-

1. ما الإطار الفكري للعدالة الاجتماعية؟
2. ما العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر؟
3. ما العدالة الاجتماعية في فكر الفيلسوف روجيه غارودي ؟

ثانياً: أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث الحالي بما يأتي:-

1. يكسب البحث الحالي أهمية خاصة وذلك بمحاولته للوقوف على مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور الغربي المعاصر، خاصة عند الفيلسوف "روجيه غارودي".
2. قد يسهم البحث في التعرف بأهمية العدالة الاجتماعية، وأهمية تحقيقها بما يضمن الاستفادة لدى المجتمعات، وخاصة الشأن المجتمعي العراقي.
3. إرساء مبادئ عامة تساعد على بلورة صيغة لمفهوم العدالة الاجتماعية في الاتجاهات الفكرية المختلفة.
4. تقديم رؤية متكاملة شاملة عن الأدبيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، لتكون مرجعا أصيلاً للباحثين في هذا المجال.
5. إن يفسح البحث الحالي المجال إمام الباحثين والدارسين من خلال الاستفادة من نتائج البحث.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. يهدف البحث الحالي التعرف إلى العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر؟

وهذا يتطلب التعرف إلى الأهداف الآتية:

2. ما الإطار الفكري للعدالة الاجتماعية؟
3. ما العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر؟
4. ما العدالة الاجتماعية في فكر الفيلسوف روجيه غارودي ؟

رابعاً: منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً، أو تعبيراً كمياً، ومن ثم تحليل أبعادها لاستخلاص تعميمات تؤدي إلى تقدم المعرفة، وذلك بهدف التوصل إلى مفهوم ومرتكزات العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر، كذلك معرفة العدالة الاجتماعية عند الفيلسوف روجيه غارودي.

خامساً: حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي في معرفة الاطار الفكر للعدالة الاجتماعية، فضلاً عن معرفة دور العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر، مع بيان العدالة الاجتماعية عند الفيلسوف روجيه غارودي.

سادساً: تحديد مصطلحات البحث:

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها وصولاً إلى حالة الرضا المعيشية ودرجة من تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد، حيث الاحتياجات هنا منظومة مترابطة من الكتطلبات الحياتية الشاملة التي لا تقف عند توفير الطعام والشراب (بكر، 2022، 529).

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: مجموعة من الموجهات التي ترشد أي مجتمع لتلبية احتياجات أفراده الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها حالة من الوعي الذي يكسبه كل فرد داخل المجتمع تمكنه من الاحساس بالظلم والقهر والإساءة التي يتعرض لها، فالعدالة الاجتماعية إذاً حالة من الالزام والالتزام (إلزام مجتمعي والتزام فردي)، مما يوفر المحاسبة لكل من الفرد والمجتمع على مسؤوليات كلا منهما، وبذلك تهدف العدالة إلى إيجاد مجتمع ملتزم بحاجات أفراده وفرد واعي ومتمكن (إبراهيم، 2019، 20).

تعريف الباحثة العدالة الاجتماعية إجرائياً بأنها: التوزيع العادل للثروات والاحتياجات والخدمات والفرص، أي إعطاء كل فرد ما يستحقه وما يجب أن يحصل عليه من تلك المتطلبات، التي تشكل الأساس الذي يستند إليه المجتمع في صون كرامة إفراده وضمان أمن وتقدم المجتمع وسلامته.

الدراسات السابقة:

- دراسة (محمد، 2021): بعنوان "فكرةالعدالة الاجتماعية في الليبرالية الاجتماعية عند بريان باري"، هدفت الدراسة التعرف إلى الأساس الفلسفي الذي تستند إليه العدالة في قيامها، ومعاييرها الأساسية، كذلك معرفة الصور المختلفة التي يتجلى فيها مفهوم بريان باري للعدالة، أيضاً معرفة موقف "بريان باري"، من نظريات العقد الاجتماعي، خاصة عند هوبز ، وروسو. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي في عرض تصور باري للعدالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:ان المجتمع العادل بالنسبة لباري،بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم على دعامة اقتصاد السوق، ويلتزم بمبدأ المواطنة المتساوية، وبالفرص المتكافئة الايجابية. كذلك يقدم "باري مفهوماً للعدالة: بانها تكافؤ الفرص، لكنه لم ينجح في أن يقدم نظرية خاصة ومتكاملة الأبعاد. تأكيد باري على ضرورة التكامل بين الديمقراطية والعدالة، يعني أن كلا منهما سيكون مهدداً عندما لا تخضع الاحتكارات الاقتصادية إلى نوع من الكبح.
- دراسة (داود، 2022)، بعنوان "العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن". هدفت الدراسة التعرف إلىتأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المقارن. كذلك تقديم رؤية متكاملة شاملة الأدبيات العربية والاجنبية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المقارن لتكون مرجعا أصيلاً لباحثي علم السياسة لرسم صورة شاملة عن مفهوم العدالة الاجتماعية. واستخدمت الدراسة المنهج التكاملي، حيث تستخدم الدراسة الاقترابين التاريخي والمقارن في تحليل المشكلة البحثية والاجابة عن تساؤلات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة: أن مفهوم العدالة الاجتماعية دار في فلك كون العدالة قيمة نظرية، أو نظامية إجرائية والتي تتعامل مع العدالة الاجتماعية كاستراتيجية وآلية تعالج الفقر الهيكلي وعدم المساواة أو الظلم. كما أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين المساواة والعدالة الاجتماعية وأن تطبيق العدالة الاجتماعية في دول الرفاهيه الاجتماعية يعيد للأذهان ثلاثة أبعاد للعدالة: وهي المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عموماً. وعدالة توزيع الدخل والمساواة بين فئات المجتمع المختلفة لاسيما المرأة والأقليات والطوائف والتي عجزت دول المجتمعات الليبرالية عن تحقيقها.

- دراسة (إبراهيم، 2019)، بعنوان "العدالة الاجتماعية في التعليم المصري على ضوء بعض الاتجاهات الفكرية".

هدفت الدراسة إلى رصد التناقضات القائمة في السياسات التعليمية المصرية في مجالة العدالة الاجتماعية. التأصيل الفكري لتلك التناقضات (تحديد أصولها الفكرية) وما بينها من تناقضات فلسفية. إرساء مبادئ عامة تساعد على بلورة صيغة مصرية لمفهوم العدالة الاجتماعية في الاتجاهات الفكرية المختلفة.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوبه التحليل الفلسفي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة: تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتحقيق الحريات (الحريات الإيجابية) والقدرات الأساسية لكل فرد في المجتمع. تهتم الليبرالية الاجتماعية بنوعية التعليم وجودته ومدى صلاحيته وملاءمته الواقع، بغض النظر هل هو التعليم الذي توفره الدولة أم لا. المساواة في الليبرالية الاجتماعية ليست فقط تكافؤ الفرص، حيث أن المساواة هنا ليست المساواة في النتيجة بل مساواة في القدرة على تحقيق أشياء معينة، كما أنها مساواة تراعي التنوع البشري داخل العملية التعليمية، كما تركز المساواة على رفض الحواجز الاقتصادية، والثقافية، والسياسية المختلفة التي تمنع المجموعات المحرومة (مثل المعاقين أو الفتيات) التي تحول دون حصولهم على تعليم مناسب.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة وعناصرها الرئيسة يمكن رصد العديد من جوانب الاستفادة منها: من حيث الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع البحث الحالي. فضلاً عن الإطار النظري للدراسات السابقة، كذلك الاستفادة من الإطار الفكري للعدالة الاجتماعية، فضلاً عن العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر، مع الاطلاع على سيرة ومؤلفات الفيلسوف "روجيه غارودي". أيضاً الاطلاع على مناهج البحث المتبعة في الدراسات السابقة لاختيار منها الأنسب والأكثر تماشياً مع طبيعة البحث، كذلك الاستفادة من نتائج تلك الدراسات وأهم ما توصلت اليه من توصيات تتعلق بذات الموضوع.

المبحث الثاني

الإطار الفكري للعدالة الاجتماعية

مفهوم العدالة الاجتماعية:

حظي مفهوم العدالة الاجتماعية بقدر كبير من الأهمية على الصعيد الإقليمي والدولي، وأصبحت مطلبا شعبيا ودوليا، وشاعت في الخطابات المعاصرة وتقارير المؤسسات والمنظمات، كما استحوذ على حيز كبير من الجدل على مستوى الفكري، وترتبت على هذا المحور تحولات تاريخية أدت إلى الثورات والانتقاضات، وتشكلت الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية في القرن الأخيرة، ولتعاظم الاهتمام بهذا الموضوع أعلنت هيئة الأمم المتحدة سنة 2008م في قرارها برقم 62/10 يوم 20 فبراير كيوم عالمي للعدالة الاجتماعية للاحتفال به سنويا (جلال، 2018، 86).

لذا تعددت وتنوعت العبارات والمعاني التي ترمز لها العدالة في اللغة العربية فمن ناحية تعني الإنصاف وإطاء الحق، والقسط والقسطاس إشارة إلى العدل والميزان وفقاً للسان العرب. بينما يشير معجم الوسيط إلى أن العدل خير

واعتدال كما أشار إلى أنها شبكة من القيم، والتي تعد الفضائل الأربعة لمفهوم العدالة، وهي: الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة والإنصاف (داود، 2022، 394).

- ويعرف (العيسوي، 2012): العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق الغير مقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وممتلكاتهم ولإطلاق كاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد التمتع بحقوقهم، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستمر (العيسوي، 2012، 137).
- ويعرف (مطر، 2017) العدالة الاجتماعيةبأنها: مفهوم أخلاقي وفلسفي يهدف إلى إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، ويحرص على المساواة بين الناس في الحقوق والفرص بمعنى تكافؤ الفرص، حيث تأكد على مبادئ المساواة والتضامن وقيم حقوق الإنسان، لتحقيق الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المجتمع، وتهدف العدالة إلى إيتاء كل ذي حق حقه دون جر على حقوق الآخرين (مطر، 2017، 137).
- وعرفت في (منتدى العدالة الاجتماعية، 2014) الذي نظمه مركز المشروعات الدولية الخاصة بأنها: " عملية تحقيق المساواة في الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تمييز استناداً إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الموقع الجغرافي أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة إلى أقصى حد ممكن، بهدف زيادة مستويات الرفاهية، وتقليل حد التفاوت الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي، وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. ويساعد على ذلك تنمية القدرات والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع، وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وتقليل الفروق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة (بكر، 2022، 617- 618).

أهداف العدالة الاجتماعية:

1. تحقيق الإنصاف والمساواة في النتائج.
2. الاعتراف بالكرامة والمساواة وتشجيع احترام الذات للجميع.
3. تعظم الحد من عدم المساواة في الخيارات والفرص والدخل والثروة.
4. مشاركة الجميع بناء في ذلك الفئات المحرومة والأكثر حرماناً.

5. القضاء على الظلم الاجتماعي اليومي للميلاين من الفقراء.

6. إعادة توزيع للموارد (الضرائب، الفوائد، المنافع).

7. التحقق من المشاكل التي تؤدي إلى تحقيق المعاناة البشرية.

8. تعزيز السلام والعدالة والإنصاف.

9. السعي إلى تحقيق التغير الاجتماعي (بكر، 2022، 544).

المستويات التطبيقية للعدالة الاجتماعية:

للعدالة الاجتماعية أكثر من مستوى تطبيقي في الحياة الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية لها وهي:

1. المستوى الاجتماعي السياسي العام: حيث تصر العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللمارسة الاجتماعية، وتكون محل إجماع من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة في تسيير شؤون المجتمع، ويصير الالتزام بها عنواناً على وجود مجتمع عادل، ونظام عادل وسياسة عادلة.

2. المستوى الفردي الخاص: حيث تصير العدالة محوراً للسلوك الفردي، وإطاراً مرجعياً لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلاً في مماؤسة حقوقه، وعادلاً في أداء واجباته.

3. المستوى المؤسسي: حيث تكون العدالة الاجتماعية إحدى أبنيةالنظام السياسي والاجتماعي القائم، وهي تتمثل – في هذه الحالة – في مجموعة من القوانين، والإجراءات والمؤسسات والوظائف. التي تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون. إن العدالة في هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هي الآلية التي عن طريقها يتم حسم المنازعات واستيفاء الحقوق من مغتصبيها، وردها إلى مستحقيها (عامر،2019، 99).

مبادئ العدالة الاجتماعية:

إن الشعور بالعدالة الاجتماعية واتخاذها نبراساً في الحياة والحكم يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام، وهذا يتطلب الالتزام من جانب المؤسسات بمجموعة من المبادئ تتمثل في: –

1. المساواة: وتعنى المساواة في توفير الحقوق والواجبات والفرص لجميع المواطنين دون تمييز من خلال تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع.

2. الإنصاف: ويقصد به الإنصاف في تقديم الخدمات واتخاذ القرارات وتوزيع الموارد لأولئك الذين هم في حاجة إليها بهدف تحقيق المصلحة لجميع الأفراد وضمان حق الأجيال القادمة في الحصول على الموارد.

3. المشاركة: ويقصد بها مساهمة جميع المواطنين دون تمييز في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ودعم الفرص للمشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات جنباً إلى جنب مع الآخرين من أجل الوصول إلى نتائج أفضل.

4. حقوق الإنسان: العدالة الاجتماعية تعمل على تدعيم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز لاعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة أو الأصل (بكر، 2022، 546(.

مقومات العدالة الاجتماعية:

تقوم العدالة الاجتماعية على مقومات أساسية تضمن لها التحقق إجرائياً على أرض الواقع، هذه المقومات هي (عبد الحي، 2016):

1. الايمان بمبدأ العدالة الاجتماعية، والنظرة للعدالة الاجتماعية على أنها قيمة سامية ومثل أعلى وهي غاية الشعوب ومرادها، وسبيلها نحو الاستقرار والتقدم والرقي.
2. الحقوق التي تضمنها الدولة للمجتمع، وتشمل إتيان كل فرد حق حقه ورد المظالم إلى أهلها إما بالتعويض أو بمعاقبة الظالم، فإتيان الحقوق ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية تنتفي وجودها بانتفاء هذا الشرط.
3. الواجبات المفروضة على المجتمع، فلا معنى للعدالة الاجتماعية في غياب ضمان الواجبات التي يؤديها الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه المجتمع، فحتى يكون المجتمع مجتمعا مستقرا ومنتجا ومتطوراً بما يعود بالنفع على المجتمع بأسره، فإن على أفراده ومؤسساته الالتزام بواجباتهم تجاهه.
4. الحريات المنضبطة، فضمان الحريات يعد ضماناً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وغيابها يعني إتاحة الفرصة للتعدي عليها، حيث تعتبر الحرية من المتغيرات الوثيقة الصلة بالعدالة الاجتماعية، فالحرية حق من حقوق الانسان.
5. المشاركة المجتمعية، فالعدالة الاجتماعية مسؤولية الدولة والمجتمع معاً، فلا يمكن تحقيق العدالة إلا في إطار وجود دولة يتساوى الجميع فيها أمام القانون، ويكون واجب السلطة هو العمل على تحقيق التوازن والعدالة بين مصالح جميع أفراد المجتمع، من خلال وضع السياسات وتطبيق الإجراءات عبر وسائل مختلفة.
6. المساواة العادلة، وهي تعني أن أفراد المجتمع متساوون في الحقوق والحريات والواجبات ولا تمييز بينهم لعوامل الجنس أو العرق أو الدين أو اللون أو الموقع الجغرافي أو غيرها، لكن المساواة ليست مطلقة بمعناها القانوني فقط – المساواة أمام القانون – وإنما يكون التمايز والتفاوت فيها هو عين العدالة، فالمساواة بمعناها الاجتماعي تراعي التمايز في الواقع الاجتماعي بين المواطنين، بين المتعلم والأمي، والعامل والعاطل، والغني والفقير، والسوي والمعاق، والطفل والشاب، والشيخ والكهل، والصحيح والمريض، وغيرها من الخصائص الاجتماعية التي يصبح التعامل فيها بالتماثل مجافيا للعدالة الاجتماعية هدفا ووسيلة.
7. المصلحة المجتمعي الشاملة، إن العدالة الاجتماعية تستهدف مصلحة المجتمع كله بحالته الجمعية، في إطار من التوازنات والترجيحات للصالح العام، فالنظم العادلة هي التي تضع قواعد للسلوك الفردي في المجتمع يجعله يوازن بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة للمجتمع (بعد الحي،2016، 619– 621).

المبحث الثالث

العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي المعاصر

اولاً: العدالة الاجتماعية في الاتجاهات والتيارات الفكرية المعاصرة:

1. العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي:

العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي تعنى تدخل الدولة لرفع المستوى المعاشي للضعفاء والمحرومين من خلال تهيئة العمل وتوفير الحدمات العامة والتأمينات الاجتماعية لهم، بفرض الضرائب على الأغنياء أو استقطاع جزء من أموال الموظفين لهولاء.

والمعروف لدى تاريخ الرأسمالية أن فكرة العدالة الاجتماعية ليست فكرة أصيلة في الرؤية الرأسمالية ولا من بنيتها الأساسية، إذ المبدأ الأساسي عندهم الحرية الفردية المطلقة – أي استيلاء الأفراد على ثمار جهودهم دون تدخل من أحد، وإنما نادوا بالعدالة الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر لمواجهة ضغوط الاشتراكية، ولتخفيف المفاسد والمظالم على طبقة العمال والضعفاء التي نتجت عن فكرة الحرية الفردية المطلقة، بالتالي أن فكرة الدالة الاجتماعية عند الرأسمالية، هي إعطاء المزيد من الحقوق للعمال وزيادة الاهتمام بهم لصرفهم عن الأفكار الاشتراكية محافظة على النظام الرأسمالي الحر (جلال، 2018، 89).

أيضا أن النظام الرأسمالي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقة بعينها، بينما تحرم منها بقية الطبقات، فتنشأ في المجتمع فوارق شاسعة في التوزيع الدخل والثروة، وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات، ومن ثم الأداء والإنجاز، وإنما ترتبط بالتركيز في الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضيئلة جداً من عدد السكان، من جهة وبتوارث الثروة والمكانة والمواقع المتميزة في النظام من جيل إلى جيل داخل هذه الطبقة، من جهة أخرى، كما ترتبط هذه الفوارق بظاهرة الاستغلال الرأس مالي القائم على استخدام ملاك رأس المال للعمل المأجور في إنتاج السلع، ومن ثم ترتبط العدالة الاجتماعية في هذا النظام بمدى شيوع المنافسة فيه وبالفرص التي قد يتيحها، فالقيود على المنافسة قد تؤدي إلى تركز المنافع في جماعات بذاتها أو في أقاليم بعينها، مما يكرس اللامساواة ويضيق فرص الحراك الاجتماعي (العيسوي، 2014، 18).

2. العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي:

ترى الاشتراكية أن العدالة الاجتماعية هي المساواة التامة بين العاملين في الدولة، واستحقاق الأجور بلا تفرقة، وذلك بنزع الملكيات الفردية في وسائل الإنتاج، لتكون ملكا عاما في يد الدولة، تقوم بتوزيعه بين الجميع بأكبر قدر من التساوي (جلال، 2018، 90).

يؤكد الفكر الاشتراكي على ان العدالة الاجتماعية لن تتحقق الإ بحدوث ثورة اجتماعية حقيقية تؤدي إلى الملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج بشكل ديمقراطي تحققه مجالس عمالية منتخبة قادرة على تحويل كل النظريات إلى واقع

ملموس مثل تحديد حد أقصى للملكية ووضع إجراءات جديدة لفلاحي الاقطاع. وتحديد حد أقصى للضريبة على الفلاح، كذلك وضع حد أدنى أقصي للأجور.

إن المساواة الاجتماعية هي وضع اجتماعي تختفي فيه الامتيازات التي تتمتع بها مجموعات محددة، وهو وضع يسود شكل المساواة الاجتماعية ومضمونها إلى حد كبير على النظام الاجتماعي القائم، إلا أن المساواة الاقتصادية غير متوافرة بسبب عدم المساواة في توزيع الملكية (الفردية) بالإضافة إلى وجود دخول لا علاقة لها بالعمل، واتفقار برامج الرفاهية الاجتماعية إلى الفاعلية ويرون أن تحقيق العدالة الاجتماعية في ظروفنا الراهنة سيؤدي حتماً لدخول معركة مصالح في مجتمع أوجدته الرأسمالية في شكل طبقي صارخ، فهناك من سيقفون بالعرض ضد تحقيق العدالة بل سيؤجرون من يوقفون بإرادتهم عجلة الإنتاج حتى لا ينتقص من وضعهم شيئاً (ظاهر، 1988، 186).

3. العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي:

تدور القضية المركزية للفكر الليبرالي حول الولاء للفرد والرغبة في إقامة مجتمع يستطيع الناس فيه تحقيق مصالحهم والوصول إلى حالة الإشباع. ويعتقد الليبراليون أن البشر اولاً وقبل كل شيء أفراد يمتازون بالعقل ويقضي ذلك أن كل فرد ينبغي أن يتمتع بأقصى حرية ممكنة بالتناغم مع حرية مماثلة للمجتمع، ورغم أن الأفراد لهم الأحقية في حقوق قانونية وسياسية متساوية، فإنه ينبغي مكافأتهم وفق مواهبهم واستعداداتهم للعمل، ويجري تنظيم المجتمعات الليبرالية حول هذين المبدأين التوأمين، الدستورية والإجماع، الموضوعين بقصد حماية المواطنين من خطر حكومة الطغيان (إبراهيم، 2019، 34).

وقد أحدث نقلة نوعية في الفكر اليبرالي المتعلق بالعدالة الاجتماعية، حيث حول مفهوم من الإطار والنموذج النفعي، إلى الحقوقي لاهتمامه بالحقوق في مواجهه النفعية. حيث تناول العدالة كمفهوم مرادف لمفهوم الإنصاف كسبيل للتوافق بين الحرية والمساواة للوصول للغاية المثلى وهي تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمعات الليبرالية. ومن ثم تناول العدالة كقيمة معتبرها موقفا افتراضيا يجمع البشر بشكل لا يجعلهم مدركين لاختلافاتهم (داود، 2022، 403).

كما تتصل العدالة في الليبرالية بإعطاء كل شخص ما يستحقه، وتشير الفكرة الضيقة للعدالة الاجتماعية إلى توزيع المكافاة والمنافع المادية في المجتمع، مثل الأجور والأرباح والمساكن والرعاية الطبية وخدمات الرفاه وما إلى ذلك، وتقوم النظرية الليبرالية للعدالة على الاعتقاد في المساواة بصورة متنوعة كما يلي (إبراهيم، 2019):-

1. تستلزم الفردية بالمساواة الأساسية، فيظهر للبشر على أنهم متساوون بمعنى أن كل فرد له نفس القيمة المعنوية للأخرين، وهي فكرة أساسية في مفهوم الحقوق الطبيعية لحقوق الإنسان.
2. تستدعي المساواة السياسية الأساسية الإيمان بالمساواة الرسمية وهي فكرة أن الأفراد ينبغي أن يتمتعوا بنفس المركز القانوني في المجتمع، وبخاصة فيما يتعلق توزيع الحقوق، ونتيجة لذلك، يرفض الليبراليون بقوة أي ميزات اجتماعية يتمتع بها بعض الناس ويحرم منها أخرون، على أساس بعض العوامل، مثل النوع ، والعرق، واللون والفكر، والدين

والخلفية الاجتماعية، فلا ينبغي أن تختص الحقوق لطبقة معينة من الاشخاص، كالرجال أو البيض أو المسيحين أو الأثرياء، وبهذا المعنى تكون الليبرالية عمياء تجاه الاختلاف، وتعد أهم أشكال المساواة الرسمية هي المساواة القانونية والمساواة السياسية، وترتكز الأولى على المساواة أمام القانون وتشدد على الأ يكون لكل العوامل غير القانونية أي صلة بالعملية القانونية لصنع القرار، أما الثانية فتتجسد في فكرة صوت واحد لكل شخص، وصوت واحد وقيمة واحدة وتؤسس الالتزام الليبرالي بالديمقراطية.

3. يشترك الليبراليون في الاعتقاد بتكافؤ الفرص بحيث يكون لكل الأفراد جميعاً نفس الحقوق في المجتمع، ولا ينبغي هذا القول بأنه ينبغي أن يكون هناك المساواة في الناتج أو المكافاة، وأن أحوال المعيشة والظروف الاجتماعية يتعين أن تكون نفسها بالنسبة للمجتمع، إذ يعتقد الليبراليون أن المساواة الاجتماعية غير مرغوب فيها بسبب أن الناس لم يولدوا متماثلين، بل يمتلكون مواهب ومهارات مختلفة، وبعضهم على استعداد للعمل بجدية أكثر من الآخرين (إبراهيم، 2019، 34- 35).

ثانياً: العدالة الاجتماعية عند بعض الفلاسفة والمفكرين:

1- رونالد دوركن: اعتمددوركن فكرة أخرى تضمن المساواة في معاملة كل الأفراد من خلال المساواة في الموارد، بدلا من المساواة في الفرص كما هي مدركة في العادة فيما يسميه دوركن " نظرية بوابة الانطلاق"، قصد تحقيق الإنصاف.

فنظرية بوابة الانطلاق تعتبر أن العدالة تتطلب موارد بدئية متساوية، لكنها تؤكد أيضا أن العدالة تتطلب دعم يعمل (سياسة عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي)، لكن هاذين المبدأين غير قادرين على التعايش معا براحة، فالناس يمكن أن يصبحوا متساوين أو متساوين أكثر على الأقل في جانب واحد ليصبحوا غير متساوين (أو غير متساوين أكثر) في جوانب أخرى. فقد يتساوى الناس في الأجر (الدخل)، ويتساوى أناس أخرى في الملكية، لكن في إطار سياسة عدم التدخل تكون الإستفادة من الحماية غير متساوية (براهيم، وعلي، 2021، 91- 92).

2- جون رولز: يعد "رولز"أحد رواد الفكر الفلسفي الليبرالي، وأحد فلاسفة العقد الاجتماعي الذين وضعوا أفكارهم ورؤاهم حول طبيعة العلاقة الاجتماعية السياسية بين الدولة وأفراد الشعب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي، وكان أبرزهم توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، وكانط، حيث صاغ مفهوماً للعدالة الاجتماعية بما يعرف ب " العدالة كإنصاف" فالمجتمع الديمقراطي – من وجه نظره – هو نظام منصف من التعاون بين مواطنين أحرار ومتساويين، وان العدالة في هذا المجتمع تتحقق من خلال مبدأين يسبق الأول الثاني في التطبيق، هذان المبدآن هما:

المبدأ الأول: المساواة المنصفة بالفرص: وهو يعني أن لكل شخص الحق ذاته والذي لايمكنإلغاوه من الحريات الأساسية المتساوية الكافية والمتسقة مع نظام الحريات للجميع، وهذا المبدأ أصر جون رولز على تطبيقه في مرحلة صياغة الدستور (مكتوبا أو غير مكتوب)، كعقد اجتماعي يقره أفراد المجتمع ومن ثم يصبح إلزاميا لكل من الدولة والمجتمع.

المبدأ الثاني: مبدأ الفرق، وهو نص على أنه يجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولهما يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون متاحة للجميع في إطار شروط المساواة المنصفة للفرص (المبدأ الأول) وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لجميع أعضاء المجتمع خاصة الأقل مركزاً (رولز، 2009، 147- 153).

ج-أمارتيا سين: يقدم سن نظريته في الديمقراطية كنقاش عام باعتبارها أساس العدالة، موضحا هدفه من كتابه فكرة العدالة" في هذا الكتاب، ينظر إلى الديمقراطية كنقاش عام، ما يقود إلى فهم الديمقراطية كحكم بالنقاش " نظرا للعلاقة الحميمية بين الديمقراطية والعدالة" في الفلسفة السياسية المعاصرة.

بهذا تحقق الديمقراطية، القدرة على إغناء المشاركة العاقلة من خلال تعزيز توفير المعلومات والإمكانية العملية للمناقشات التفاعلية، إذ لا يمكن الحكم على الديمقراطية بالمؤسسات الرسمية فقط كما يرى " رولز"، ولكن بقدر الأصوات المسموعة من مختلف شرائح الشعب، وعلى المدى البعيد تؤثر هذه النظرة على المستوى العالمي وليس على المحلي فحسب، حتى تبلغ الديمقراطية والعدالة مكانة عالية بفضل النقاش العام وفعل التواصل حيث يمكن أن يفهم أفكارها القاصي والداني ويمكن أن تلهم الأعمال العملية وتوثر فيها عبر الحدود، وإذا أمكن تقييم متطلبات العدالة بالاستعانة بالنقاش العام وحسب، عندئذ تكون الصلة حميمية بين العدالة والديمقراطية، بما لهما من سمات منطقية (عتيقة، 2020، 9- 10).

د- بريان باري: تحتلالعدالة جوهر فلسفته السياسية، وهو ما يتضح في العديد من كتاباته التي تصب في مجملها – خاصة، المتأخرة منها- في "الليبرالية الاجتماعية"، وهو تيار نشأ من داخل " الليبرالية الكلاسيكية" أو ما يعرف " بالليبرالية الفردية"، لكنه يختلف عنها حيث يؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق مصلحة الأقل انتفاعا، ومن واجب الدولة كذلك توفير فرص عمل، ورعاية صحية، وتعليم مناسب لجميع الأفراد، ومن هذه الناحية الأخيرة يلتقي هذا التيار مع الاشتراكية، لكنه يفترق عنها نهائياً، من حيث أنه يرتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق من جانب، ويقر بالملكية من جانب آخر (محمد، 2021، 3).

كما يذهب "باري" إلى أن العدالة تنصب على توزيع ثلاثة أنواع أسياسية من الخبرات الاجتماعية وهي: الحقوق، والفرص، و الموارد، ومن هذا المنطلق، نجده يستعمل مصطلح العدالة- من بين كل الاستخدامات المختلفة له – يشير من خلاله إلى "العدالة الاجتماعية" أو ما يطلق عليه أحياناً " العدالة التوزيعية" والواقع أن هذا النوع من الاستعمال له ما يبرره، نظراً لأن العدالة الاجتماعية تمثل الصورة الرئيسة والأكثر شمولاً من بين صور العدل المختلفة، وهي تنصرف أساسا إلى كيفية التوزيع العادل للخبرات الاجتماعية، وبالتالي فإن ميدانها هو مؤسسات المجتمع، بما في ذلك مجمل أنشطة الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم بعضاً داخل هذه المؤسسات. وإذا كانت العدالة تشير إلى تلك الفضيلة التي تحدد مدى اقتراب المؤسسات الاجتماعية من تحقيق النمط الأمثل لتوزيع الخيرات على أفراد المجتمع، فإن باري يحدد موضوعها فيذهب إلى أنها تنصب على توزيع الخيرات الاجتماعية المختلفة، نظراً لأن العدالة تبدو للوهلة الأولى خاصية مشتركة

نسبغها على مجمل العلاقات الإنسانية والمؤسسات الاجتماعية بحيث يمكننا إطلاق صفة العدل أو النظام عليها، وبحيث يمكننا القول بأن ثمة بديلاً معيناً للمؤسسات القائمة يعد أكثر عدالة منها (محمد،2021، 7– 8).

المبحث الرابع

العدالة الاجتماعية في فكر الفيلسوف روجيه غارودي

ولد الفيلسوف روجيه جان شارل غارودي في السابع عشر من شهر يوليو عام (1913م)، في مدينة مرسيليا الفرنسية من أسرة ملحدة لا تنتمي إلى دين، ثم اعتنق البروستستانتية وهو في السن الرابع عشر "14"، درس في كل من جامعة مرسيليا، وجامعة إكس أون بر وفانس، وانضم إلى حزب الشيوعي الفرنسي في سنة واحدة (1933م)، جون أن يرى في ذلك تناقضاً، يقول واصفا تلك المرحلة"، لم أكن في يوم من الأيام ملحدا حتى عندما كنت عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في عام (1933م)، لقد كنت في الوقت نفسه رئيس الشبان المسيحيين البروتستانتية وانتسب للحزب الشيوعي كمسيحي، هذا اتفاق مع النظرية التي تقول: إن الشيوعية إنجاز نصراني لمعالجة القضية الاقتصادية وفي الحقيقة لم أكن مسيحياً بالميلاد، الآن أبوي لم يكونا كذلك، لقد كانا ملحدين ليس بسبب ارتباطهما بالشيوعية أو أي مذهب آخر، ولكنهما كانا من الأجيال التقليدية (نجاح، 2021، 15).

ويعتبر روجيه غارودي من بين أهم مفكري الحضارة الغربية الذين اشتغلوا على البحث فيها بالنقد تحليلاً وتفكيكا خاصة ما تعلق بالمركزية الغربية، والتي كان اتجاهها واضحا وصريحا، حيث سعت إلى بسط سيطرتها على العالم منذ نشأتها، إذ تحاول دائما فرض نموذجها الغربي على كل حضارات العالم الآخرى، محاولة بذلك نبذ الآخر اللاغربي المختلف، وتصادر حقه في الوجود الحضاري والثقافي، وذلك من خلال التلاعب بالمستويات التعليمية والتخصصية له، وهذا ما حاول العديد من مفكري الغرب تكريسه من خلال كتاباتهم وأطروحاتهم المتبناة لمبدأ الهيمنة الغربية على العالم، الشي الذي جعل من عقلاء المجتمع الإنساني أمام حتمية الرد على مثل هذه الرؤى القائمة على نبذ الآخر المختلف، وعزله عن السياق الحضاري والكوني، فتعالت الأصوات من داخل الغرب ومن خارجه رافضين هذه النزعة المتحيزة، ومن قلب الغرب نهض روجيه جارودي الذي رفض وعارض بشدة مثل هذه الاطاريح التشاؤمية، واضعا بذلك نظرة جديدة، نظرية قائمة على مبادئ إنسانية منصفة وهي مقولة" حوار الحضارات": فعل تستطيع هذه المقولة أن تكون نظرية مؤثرة في الواقع الدولي تتيح إمكانية تغيير الرؤى المستقبلية للعلاقة بين الحضارات (أميرة، وئام، 2022، 39).

فنجد أن روجيه غارودي استقى فلسفته من خلال تأثيراته الفكرية الفلسفية، فغارودي كما يعتقد الأغلبية وعلى حسب اطلاعنا نحن أيضاً وجدنا بأنه كان متأثرا وبشكل كبير وملفت "بالفيلسوف الفرنسي " كارل ماركس"، وصديقه " فريديريك إنجلو"، صاحبا أكبر تجاه وهو " الاشتراكية" وهذا واضح من خلال أطروحتي الدكتوراه التي قدمها في كل من جامعة السوربون " النظرية المادية" وجامعة موسكو " الحرية" (حمداتني، 2017، 45).

العدالة الاجتماعية عند روجيه غارودي:

يمثل " غارودي" نموذجاً لفلسفة النضال ضد الرأسمالية، فهو الذي كان يدعو دائما إلى التمسك بقيم ومبادئ " الاشتراكية" والعدالة الاجتماعية، حيث كانت مسيرة حياته حافلة بالحروب والمعاداة، فقد تعرض للسجن والنفي والتغريم لدرجة أنه لقب في الجرائد الفرنسية بالمعادي للسامية – لانتقاداته الفاضحة تجاه الجرائم الإسرائيلية (حمداتني، 2017، 48).

فإن رفض غارودي للنظام الرأسمالي لم يكن مجرد صدفه، بل كان من خلال إحصاءات وتحاليل حالته إلى سوء التدبير في شؤون هذا النظام، وقد سعى إلى البحث عن بديل لتصحيح الدملر الذي خلفته الرأسمالية، ولم يجد سوى "النظام الاشتراكي الماركسي" بمبادئه الحقيقية، وهذا راجع للدراسات والإطلاعات التي قام بها خلال مجرى حياته.

حيث يقول " إن هذا التغيير للبنى، هذا التبديل المثلث الذي هو بداية الاشتراكية، يستوجب إعادة النظر في مبدأ الرأسمالية بالذات (جارودي، 1988، 59).

بذلك يعتقد كل الاعتقاد بأن هذا النظام – الاشتراكي – ليس مجرد نظام اقتصادي فحسب فهو يمثل العدالة الاجتماعية في حد ذاتها وفي جميع المستويات سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية، حيث يقول في كتابه الشهير " البديل" إن ضرورة الاشتراكية ليست محض ضرورة اقتصادية، فهي تنبع من ضرورة وضع حد لنظام بات يتناقض مع الشروط الأساسية لحياة اجتماعية منظمة وبات يهدد الحياة بالانحلال، ولا على المدى البعيد، بل في غضون 30 عام لا أكثر(جارودي،67،1988).

إذ يتضح من خلال مقولته هذه لم يرد بذلك إلغاء السوق فقال: "وليس المطلوب إلغاء السوق، وإنما المطلوب على العكس إنقاذ القيم المتولدة عن السوق، أي حرية المستهلك الفردية (جارودي، 1999، 124).

فما وجده غارودي في الاشتراكية لم يجده سابقا في الرأسمالية فمبادئها – الاشتراكية – كلها قيم إنسانية نبيلة حيث يقول:" إن المرمى الأول للاشتراكية هو تحرير الناس الأشد عوزا من الضرورات المادية للحاجة،لأن ذلك هو الشرط الأول للوصول إلى سائر الحريات. بالتالي يرى الجارودي الاشتراكية بديل من أجل استمرار الحياة بصفة طبيعية وعادلة، حيث يقول " أن نستبدل بالمضاربة العمل المبدع في خدمة المجتمع، الذي يعيد صياغة الأرض ويغير ثلثي العالم تغييراً جذرياً يمكنه وحده أن يقضي على البطالة البعض ومجاعة البعض الأخر (جارودي، 69،1988– 80).

وأن هذه المشاكل المجتمعية التي تحدث عنها غارودي في مؤلفاته كانت بطبيعة الحال مرتبطة بالنظام العالمي الجديد المادي بالدرجة الأولى الذي يهتم بالإنتاج على حساب الإنسان، والمتمثل في مبدأ الحرية المطلقة، تحت شعار" دعه يعمل اتركه يمر"، وهذا ما أيقظ طبيعة البشر المتمثلة في النزاعات وحب السيطرة والتملك، لذا وجد في الاشتراكية النظام الأصح في تسيير الاقتصاد الدولي، باعتبار أن مبدؤها الوحيد هو أن يأكل الجميع ويعيش الجميع عيشة طيبة، فهي انطلقت من طبقة العمال، والمطالبة بعدم احتكار الثروات في فئة معينة من الناس، بل توزيعها بطريقة متساوية بين

البشر، وكذلك قال:" وأن نتخلص من انشطار العالم بين شمال، بأقلياته المزدهرة وجنوب مسلوبة ثروته بواسطة هذه الكواسر المنحطة وهي البنوك التي تحولت إلى ملاهي قمار تلعب على سعر العملات والمواد الخام والمواد الصنعة (جارودي، 1988، 57).

فالحل من التحفيف أو القضاء على هذا الهاجس الذي صنعته الرأسمالية والمتمثل في الفجوة المتفاقمة بين عالم الشمال وعالم الجنوب هو الإيمان بإتباع النظام الاشتراكي الذي يدعو إلى الوحدة الإنسانية حيث يقول غارودي: " إن بعث الوحدة الإنسانية لا يمكن أن يتم بواسطة العنف والسلاح الذي يفصمان عراها، ولكنه يتم بواسطة تحالف كل القوى الإنسانية حقا من الاقتصاد إلى الثقافة إلى الإيمان (جارودي، 1999،118).

كما تمثل الاشتراكية نظام عالمي يعالج الأزمات المعاصرة، فهي أشمل من أن تكون مجرد نظام اقتصادي، فنظرة جارودي للوضع الراهن المستعصي دفعه للنضال والدفاع عن النظام الاشتراكي لما يرى فيه من مبادئ تساعد على انقاض البشرية (حمداتني، 2017، 60).

لذا نجد اهتمام غارودي الكبير لقيم العدالة الاجتماعية والمساواة، والذي دفعه إلى دعوته المتزايدة يوما بعد يوم لتحقيق عالم إنساني بالدرجة الأولى من عالم مادي فهو يقول في كتابه" كيف نصنع المستقبل": نحن نرفض هذه الرؤية للعالم بدون الإنسان، وحياة بلا مشروع إنساني هي حياة بلا معنى، نتحد من أجل أن نبني عالما واحدا، غنيا في تنوعه ومطمئنا على مستقبله بواسطة التقاء الشعوب والثقافات في إيمان مشترك (جارودي، 1999،119).

كل ذلك يحتاج إلى نظام عادل واجتماعي للحد من خطورة الوضع التي آلت له الرأسمالية، فما تدعو إليه الاشتراكية هو تحقيق مستوى معيشي طيب للجميع حتى تسنح الفرصة لتقديم الإبداعات الفردية حيث يقول ماركس عن ذلك" عقل الإنسان ليس هو الذي يخلق طراز معيشته وإنما طراز المعيشة هو الذي يخلق للإنسان عقله وفكره (حمداتني، 2017، 60).

نتائج البحث:

1. حظي مفهوم العدالة الاجتماعية على مستوى الفكري الغربي المعاصر، بقدر كبير من الأهمية، وأصبحت العدالة مطلبا شعبيا ودوليا، وشاعت في الخطابات المعاصرة وتقارير المؤسسات والمنظمات واللوائح والقوانين، كما استحوذت على حيز كبير من الجدل، باعتبارها وسيلة ومنهجاً للارتقاء في سلوك الأفراد والمجتمعات.
2. أن العدالة الاجتماعية في المفهوم الغربي نظرية اقتصادية بحتة، تخص الفئات الضعيفة والمحرومة، ففي النظام الرأسمالي هي تدخل الدولة لرفع المستوى المعاشي للعمال والضعفاء في المجتمع، بينما ترى الاشتراكية هي المساواة التامة بين العاملين في الدولة، بينما تتصل العدالة في الليبرالية بإعطاء كل شخص ما يستحقه، على الاعتقاد في المساواة بصورة متنوعة.
3. يمثل " غارودي" نموذجاً لفلسفة النضال ضد الرأسمالية، فهو الذي كان يدعو دائما إلى التمسك بقيم ومبادئ " الاشتراكية" والعدالة الاجتماعية.
4. يعتقد "غارودي" كل الاعتقاد بأن النظام – الاشتراكي – ليس مجرد نظام اقتصادي فحسب فهو يمثل العدالة الاجتماعية في حد ذاتها وفي جميع المستويات سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية.
5. يؤكد " غارودي" أن الاشتراكية كنظام اجتماعي واقتصادي، قد يحمل في طياته مبادئ إنسانية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال ما ناهض به مفكرين الاشتراكية " ماركس وانجلز، ضد هيمنة واستغلال النظام الرأسمالي، حيث تصبح في الأخير السلطة في يد الطبقة العاملة وبالتالي توزيع الثروات على الجميع، مما يحق عدالة في الحقوق والتوزيع.
6. اهتمام "غارودي" الكبير لقيم العدالة الاجتماعية والمساواة، والذي دفعه إلى دعوته المتزايدة يوما بعد يوم لتحقيق عالم إنساني بالدرجة الأولى، فهو بذلك يرفض فكرة العالم المادي، حيث يقول " إن هذه الرؤية للعالم بدون الإنسان، وحياة بلا مشروع إنساني هي حياة بلا معنى، نتحد من أجل أن نبني عالما واحدا، غنيا في تنوعه ومطمئنا على مستقبله بواسطة التقاء الشعوب والثقافات في إيمان ومصير مشترك.

Abstract

Social Justice in Western thought the Contemporary An analytical study

By Iman Arhim Khamis

The issue of social justice is one of the important and pivotal issues in contemporary Western thought. Where it adopted a lot of intellectual and philosophical trends and currents rooting the concept of social justice, as a supreme moral value, on which the happiness and stability of society is based. The current research aims to identify social justice in contemporary Western thought.Also, identifying the intellectual framework of social justice, as well as knowing social justice in the thought of the philosopher Roger Garaudy. The current research adopted the descriptive approach. The research reached several results, including: The concept of social justice at the level of contemporary Western intellectuals has a great deal of importanceJustice has become a popular and international demand, and has become widespread in contemporary discourses, reports of institutions, organizations, regulations and laws. Social justice in the Western concept is a purely economic theory, pertaining to the weak and disadvantaged groups. Garaudy represents a model of the philosophy of the struggle against capitalismHe was the one who always called for adhering to the values and principles of "socialism" and social justice.

المصادر:

1. إبراهيم، دعاء سعيد محمد، العدالة الاجتماعية في التعليم المصري على ضوء بعض الاتجاهات الفكرية،مجلة دراسات تربوية واجتماعية– جامعة حلوان، المجلد (25)، العدد(2)، 2019.
2. أميرة، بن عمارة، وئام، براحلية، الأصول الفلسفية لنظرية حوار الحضارات عند روجيه غارودي، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قسم الفلسفة، 2022.
3. براهيم، بوحنة، وعلي، بولمعالي محمد، التنمية المحلية والعدالة الاجتماعية في الجزائر حالة ولاية جيجل، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.
4. بكر، فاطمة احمد محمد، العدالة الاجتماعية كمتغير في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنظمة، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد (7)، المجلد (1)، 2022.
5. جلال، محمد شاه، العدالة الاجتماعية ونظام الإرث في الإسلام، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد (14)، العدد (4)، 2018.
6. حمداتني، كريمة، العدالة الاجتماعية عند روجيه جارودي، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قسم الفلسفة،2017.
7. داود، وفاء علي علي، العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد (35)، العدد (35)، 2022.
8. رولز، جون، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. ظاهر، احمد جمال، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الكندي للنشر، عمان.

10. عامر، مصطفى السيد الحسيني، العدالة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، المجلة القانونية، المجلد (6)، العدد (3)، 2019.

11. عبد الحي، أسماء الهادي إبراهيم، التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة كلية التربية– جامعة الازهر، العدد (35)، العدد (170)، 2016.

12. عتيقة، شرود، ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز، جامعة الجزائر، 2020.

13. العيسوي، ابراهيم، 2014، العدالة الاجتماعية والمذاهب التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

14. ـــــــــــــــــ، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، بوابة الشروق، 2012.

15. غارودي، روجيه، البديل، ترجمة جورج طرابيشي، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1988.

16. ـــــــــــــــــ، كيف نصنع المستقبل، ترجمة: منى طلبة، تقديم: أنور مغيث، ط1، دار الشروق ، القاهرة، 1999.

17. فريحات، حسن عبد الرحمن سلطان، دور الإدارة المدرسية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلبة مدارس المرحلة الاساسية الحكومية في محافظة المفرق من وجهة نظر المعلمين، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (4)، العدد (26)، 2018.

18. محمد، حمدي عبد الحميد محمد، فكرة العدالة الليبرالية الاجتماعية عند بريان باري، حولية كلية الآداب – جامعة بني سويف ، العدد (4)، 2021.

19. مطر، حازم محمد إبراهيم، العدالة والسياسة الاجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

20. نجاح، محمدي، دور التصوف في حوار الحضارات عند روجيه جارودي، رسالة ماجستير، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2021.